

من المسؤول عن إخفاق مكاتب الشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي؟

د. ابراهيم فريد محاجنة

محاضر في جامعة القدس والكلية الأكاديمية بيت بيرل

مدخل

سنقف في إطار هذه الورقة البحثية عند اللاعبين المركزيين الذين يقفون خلف إخفاق مكاتب الشؤون الاجتماعية¹ في المجتمع العربي بتلبية احتياجات الفئات المستحقة. لإحاطة هذا الموضوع بشموليته سنقوم بالتعاطي مع الموضوع بثلاث جزئيات مكملة ومتتالية: بداية، سنتعرف على أهم الملامح والمميزات الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وذلك ليتسنى لنا الوقوف على مدى الحاجة والعسر الذي يميز هذه الفئة السكانية، والداعية لتدخل مكثف وشامل من قبل مكاتب الشؤون الاجتماعية. ثم نتعرض في القسم الثاني لأهم الظروف المحيطة في مكاتب الشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي وتأثيرها على فاعليتها تجاه الفئات المستحقة. وفي هذا السياق سنبين دور اللاعبين المختلفين إلى ما آلت إليه مكاتب الشؤون الاجتماعية من عجز في توفير الموارد المادية والبشرية الكافية لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة. سنخص بالذكر في هذا السياق مؤسسات الدولة ذات الصلة في التمييز المعلن لمكاتبنا الاجتماعية، إهمال السلطات المحلية العربية للاحتياجات الحياتية الاجتماعية لشرائح مجتمعية وتجاهل كثير من مؤسسات المجتمع المدني لمشاكلنا واحتياجاتنا الاجتماعية. نختم هذه الورقة بتوصيات سياساتية من شأنها أن تعاطى مع أهم القيود المفروضة على مكاتب الشؤون.

مقدمة

من المهام المركزية لمكاتب الشؤون الاجتماعية، تلبية احتياجات فئات سكانية مختلفة في المجتمع العربي، كالمسنين الذين يعانون الوحدة أو الاعاقة والتي تحد من قدرتهم على إدارة شؤونهم الحياتية-اليومية بشكل مستقل؛ أطفال في خطر جسدي أو نفسي؛ شباب تسربوا من الأطر الدراسية والمهنية، وبعضهم انحدر إلى عالم الانحراف؛ فتيات في ضائقة؛ أسر في أزمة؛ نساء معنفات؛ معاقين جسدياً ونفسياً؛ متخلفين عقلياً؛ مدمنين على المخدرات والكحول والقمار؛ وسجناء محررين استصعبوا الاندماج ثانيه في بيئتهم الطبيعية.

المتوقع من مكاتب الشؤون الاجتماعية في مجتمعنا العربي الفاعلة داخل أطر السلطات المحلية (مجالس محلية، بلديات ومجالس إقليمية) تزويد هذه الفئات المستهدفة بسلة خدمات مباشرة أو بواسطة وسطاء (جمعيات خيرية أو مؤسسات ربحية) مثل: تقديم الاستشارة الفردية، العلاج الأسري، التدخل الجماعي والتنظيم المجتمعي؛ ترتيب - لفترات متفاوتة - كل من المسنين، المعاقين نفسياً والمتخلفين عقلياً ممن يعجزون على الاستمرار بالحياة داخل بيئتهم الطبيعية في أطر مجتمعية أو مؤسسات متخصصة؛ حماية النساء المعنفات في بيوت آمنة، إرسال أطفال تعرّضوا للعنف أو الإهمال إلى مراكز طوارئ لوائية؛ متابعة المسنين في المراكز اليومية وغيرها.

هنا يطرح السؤال: هل تزود السلطات المحلية العربية هذه السلة من الخدمات للفئات المستهدفة وما كفاية هذه الخدمات؟

الايضاح الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل

لرد على السؤال المطروح آنفًا سنستكشف بداية كمية ونوعية الاحتياجات الاجتماعية داخل المجتمع العربي من خلال عرض معلومات اجتماعية عامة عن المجتمع العربي واستخدام معايير متفق عليها في الأدبيات المتخصصة مثل: التدرج الاجتماعي-الاقتصادي للسكان، انتشار الفقر، نسبة الأسر كثيرة الأولاد، نسبة المسنين العجزة ونسبه ولادة الأطفال مع مشاكل صحية (أنظر سيكوي، 2006؛ فارس، 2007؛ قاطن، 2007؛ متى، 2005). بلغ عدد السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل، في نهاية عام 2007 حوالي 1,413,300 نسمة يشكّلون ما يعادل 19,9% من عدد سكان الدولة الإجمالي². أما من بين المواطنين فقط فتكون نسبة المواطنين العرب حوالي 16% من كافة مواطني إسرائيل. 83% من السكان العرب مسلمون و12% مسيحيين والباقيون 5% هم من الدروز. يقطن 71% من فلسطينيي الداخل ضمن 117 قرية ومدينة عربية، 24% متجذرون في المدن المختلطة 4% مرابطون في القرى غير المعترف بها من قبل المؤسسة الإسرائيلية، والباقي (1%) من السكان مشتتون داخل المدن اليهودية (دائرة الإحصاء المركزية، 2007).

بناءً على معطيات العام 2007 فإن المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل هو مجتمع فتي وشباب من حيث التركيبة العمرية، حيث تبلغ نسبة المجموعة العمرية 0-19 حوالي 51% مقابل 3% نسبة المسنين التي تتجاوز أعمارهم 65 عامًا. وتيرة الزيادة السكانية الكلية في المجتمع العربي أعلى بكثير (3,4% من معدلها العام (2,6%) خاصة بسبب معدلات الخصوبة العالية. في نفس العام كان معدل مشاركة أبناء الخامسة عشر عامًا فأكثر في القوى العاملة المدنية حوالي 40%. نوعيًا (جنديًا) 62,1% من معدل المشاركة في القوى العاملة المدنية كانوا ذكورًا مقابل 23,8% للإناث (دائرة الإحصاء المركزية، 2007). في عام 2007 وصلت نسبة العاطلين عن العمل إلى 10,2% من مجموع الذكور المشاركين في القوى العاملة مقابل 10,5% من النساء. تتصدّر البلدات العربية (19 بلدًا في الإحصائيات الأخيرة) قائمة البلدات المنكوبة في البطالة والتي يزيد معدل البطالة فيها عن 10%. تشير أيضًا إلى تدني أجور العمال العرب خاصة المنخرطين في القطاع الخاص (مكاتب العمل والاستخدام، 2008).

نسبة تسرّب الفتيان من الفئة العمرية 17 عامًا من الأثر الدراسية أو المهنية ممن لا يهون 12 سنة دراسية تبلغ ثلاثة

أضعاف معدلهم العام (31,7% مقابل 10,15%). هذه المجموعة الكبيرة المتسرّبة من الأطر التربوية والمهنية تشكل مؤشرًا عن مدى حاجتهم الماسة لتدخل مكاتب الشؤون الاجتماعية لتوجيههم (خطيب، 2006).

سنستخدم التدرج الاجتماعي-الاقتصادي المعمول به من قبل دائرة الإحصاء المركزية والذي يضم عدة معايير أهمها: نسبه العاطلين عن العمل، عدد الأجيرين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، نسبه متلقي مخصصات بطالة وضمان دخل، عدد الأسر التي تضم أكاديميًا واحدًا على الأقل، عدد سنوات الدراسة للفئة العمرية 26-50، نسبة مستحقي شهادة البجروت من أبناء 17-20 وعدد الأسر الكبيرة ممن تضم أكثر من 4 أبناء. بناءً على هذا السلم يعتبر العنقود 1 أدنى تدرج اجتماعي-اقتصادي، بينما يعتبر عنقود 10 هو الأعلى. حسب الإحصائيات فإن 66 سلطة محلية عربية من مجموع 82 تدرج بين 1-3 (80%)، مقابل 11 سلطة محلية يهودية من مجموع 181 (6,1%)، 16 سلطة محلية عربية تدرج ضمن العناقيد 4-6 ولا توجد أية سلطة عربية في باقي العناقيد (7-10). (جلجولي، 2008). هذا التمرکز بين العناقيد الاجتماعية-الاقتصادية الأدنى يدل على نسبة عالية من البطالة وتدني الأجور، قلة الأكاديميين والحاصلين على شهادة البجروت الكاملة يرافقه ارتفاع نسبة التسرّب وانخفاض عدد سنوات الدراسة. كذلك يدل التدرج الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع العربي على حجم العائلة واعتماد الكثير من العائلات العربية في معيشتها على مخصصات التأمين الاجتماعي كالبطالة وضمان الدخل.

تشير الإحصائيات أن نسبة الفقر في المجتمع العربي أكثر من نصف الأسر العربية (54% منها) تقبع تحت وطأة خط الفقر وأن ما يقارب 60% من الأطفال العرب هم فقراء. لو نظرنا إلى عمق الفقر لوجدنا أن المجتمع العربي يزرع تحت نير الفقر المدقع. نسبة الفقراء في المجتمع العربي، قبل تحويلات مخصصات التأمين الاجتماعي، تعدت 3,61%، أي لولا مخصصات التأمين لسقط ثلثا السكان العرب في الفقر (مؤسسة التأمين الوطني، 2008).

تصل نسبة الأسر الكبيرة التي تضم أكثر من أربعة أبناء حتى جيل 17 إلى ما يقارب 57% من مجموع الأسر في المجتمع العربي. نسبة المسنين العجزة الذين لا يستطيعون إدارة شؤونهم المعيشية اليومية تصل إلى 30,7%. هناك أيضا نسبة كبيرة من ذوي التخلف العقلي وفي السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت نسبة الأطفال المولودين مع مشاكل صحية بما يعادل 10-15% عن معدلها العام (قاطن، 2007، صفحة 207).

ويجدر التنويه إلى تزامن تقليص مخصصات التأمين الاجتماعي- خاصة مخصصات الأطفال وضمان الدخل - مع التدهور المستمر

2 تضم الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية سكان شرقي القدس المحتلة إلى فلسطينيي الداخل بالرغم من أن أغلبهم حازرين على مكانة «مقيم دائم» في إسرائيل ولا يملكون الجنسية الإسرائيلية.

الاجتماعية اليهودية. كما ورد في هذا التقرير أعلاه أن الحكومة تستثمر في الخدمات الاجتماعية اليهودية أكثر بنحو 35% من استثمارها في المجتمع العربي: 378 شيكلا للفرد في الوسط اليهودي مقابل 246 شيكلا للفرد في المجتمع العربي (تقرير "سيكوي"، 2006). واستناداً إلى معطيات الحكم المحلي، وجد فارس أن وزارة الرفاه تخصص لكل فرد في الوسط اليهودي حوالي 2,100 شيكل مقابل 900 شيكل للفرد العربي، أي بفارق 230% لصالح الوسط اليهودي.

هناك تفاوت في تخصيص السلطات المحلية لموازنات تخص الخدمات الاجتماعية بفارق 29% لصالح السلطات المحلية اليهودية. فبينما تخصص السلطة اليهودية 115 شيكلا لكل فرد تكتفي السلطات العربية بما يوازي 82 شيكل فقط لنفس الغرض (انظر إلى: متي، 2005؛ قاطن، 2007ب)

استنتاجنا بالتالي هو أننا نقف أمام حقيقة تبعث على الحيرة، هي أن احتياجات ومشاكل المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل كثيرة ومتنوعة، أما الموارد الحكومية والمحلية والطوعية فشحيحة ولا تكفي لسد هذه الاحتياجات!

في هذه المرحلة سنقف على أسباب واقع التهميش والتعجيز للشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي: تستخدم وزارة الرفاه، بتوزيعها للموارد المادية، معايير³ مجحفة بحق المجتمع العربي بسبب إعطاء وزن أكبر للمعايير السياسية والثقافية على حساب المعايير الاجتماعية-الاقتصادية. تستخدم وزارة الرفاه ستة معايير في توزيع الميزانيات لأجارية لمكاتب الشؤون، ثلاثة منها تُستخدم أيضاً لتوزيع الملاكات بنسب متفاوتة. المعيار الأول هو عدد المنتفعين المسجلين في مكتب الشؤون الاجتماعية وقد خصص له 30%، علماً بأن السلطات العربية التي تعاني من نقص في الكوادر لا تستطيع البحث عن منتفعين جُدد كحال المكاتب في المناطق اليهودية. بل أن مكاتب الشؤون الاجتماعية العربية وبسبب قلة الموارد تبتكر آليات لحصر عدد المنتفعين مثل تسجيل الحالات الجديدة في "قوائم انتظار"، وهذا بدوره لا يضيف لمكاتب الشؤون ميزانيات إضافية على الرغم من الحاجات الماسة الحقيقية داخل البلدات العربية. بالمقابل، التدرج الاجتماعي الاقتصادي للسكان والذي يمثل معياراً حقيقياً لاحتياجات السكان أعطي فقط 10%، علماً بأن السلطات العربية موجودة في أسفل التدرج (من 1 إلى 3 في سلم من 10 درجات). والطامة الكبرى أن المعيار الثالث وهو عدد الأسر كثيرة الأولاد أعطي أيضاً 10% رغم كونه مؤشراً ذا مصداقية عالية لمدى الحاجة، ومع العلم بأن أكثر من نصف أسر المجتمع العربي كبيرة وكان بالإمكان الاستفادة من هذا المعيار أسوة

في الوضع الاقتصادي-الاجتماعي في المجتمع العربي، الذي تأثر سلباً وبشكل مباشر وكبير من هذه التقلبات خاصة وأنها شكلت مصدر دخل أساسي لكثير من أسر المجتمع العربي. من جهة أخرى علينا التذكّر أن التحول التدريجي والمتواصل للوسط العربي من مجتمع محافظ إلى مجتمع مدني يرافقه إنتاج احتياجات اجتماعية جديدة ويسبب في إفراز إشكاليات اجتماعية (انظر إلى: حيدر، 2005).

لعل هذه النظرة الموجزة تكفي لتبيان حجم ونوعية الاحتياجات الاجتماعية داخل المجتمع العربي والوقوف على مدى التحديات الماثلة أمام مكاتب الشؤون في سلطاتنا العربية.

جهوية مكاتب الشؤون الاجتماعية

تعاني مكاتب الشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي كغيرها في الدولة من عدة نواقص ومعوقات لفاعليتها أهمها: محدودة الموارد، تغطية ضيقة للاحتياجات، إهدار جُل الوقت في متابعة قضايا تتعلق بقوانين الحماية على أنواعها، تعاط محدد مع آفة الفقر، ضعف بنوي في أخذ زمام المبادرة والتجديد، خصخصة تزويد الخدمات وإدخال عناصر تجارية أو طوعية في صلب العمل الاجتماعي، محدودية إشراك المنتفعين في اتخاذ القرارات التنظيمية أو الاجرائية وأخيراً الضبابية في تقسيم السلطات والأدوار بين وزارة الرفاه والسلطات المحلية (قاطن، 2007ب، 193-190).

ما يميّز مكاتب الشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي عن غيرها في الدولة هي قلة حيلتها وقصر يدها بل وعجزها عن مواجهة أو حتى التعاطي مع احتياجات ومشاكل الفئات المستهدفة. هذا العجز مرده الأساسي شحّة الموارد المادية والتي بدورها تؤدي إلى نقص حاد في ملاكات الأخصائيين الاجتماعيين والذي يتراوح من 170 ملاكاً كما ظهر في تقرير الاقتصادي أمين فارس من مركز "مساواة" (فارس، 2007)، إلى 200 ملاك كما ادعى الأخصائي الاجتماعي إميل سمعان منسّق منتدى مدراء مكاتب الشؤون الاجتماعية العربية في مقابلة أجريتها معه خلال إعداد هذه الورقة البحثية (الاثنين، 23 حزيران 2008). شحّة الموارد المادية تضعف الخدمات العلاجية والعينية كمياً ونوعياً بشكل كبير. ونشير في هذا الصدد إلى أننا في غمار دراسة ميدانية موسّعة عن هذا الجانب.

فالموارد المادية الموجهة لمكاتب الشؤون تصل من ثلاثة مصادر رئيسية هي وزارة الرفاه، السلطات المحلية ومصادر خارجية مثل جمعيات طوعية أو مؤسسات اقتصادية. في هذا السياق علينا التذكير بتقرير جمعية "سيكوي" من العام المنصرم، والذي قارن بين مصروفات مكاتب الشؤون العربية مقابل اليهودية ووجد فوارق كبيرة جداً لصالح مكاتب الشؤون

3 نؤكد هنا على مطلبنا الواضح من وزارة الرفاه على وجوب الكشف والإعلان عن كل المعايير المستخدمة في كافة الميزانيات.

بمعيار التدرج الاجتماعي-الاقتصادي. وبشكل ممكن توقعه تحتل المعايير السياسية حصة الأسد، مثل البلدات التي تستقطب "قادمون جدد" أو "ذات التفصيل الوطني"، وكذلك المعايير الثقافية مثل "عدد الأسر أحادية الوالدين" مع العلم أن نسبها في المجتمع العربي ضئيلة مقارنة مع الوسط اليهودي. حريٌّ بنا أن نقف ونتساءل كيف تغطي المعايير السياسية والثقافية المبنية على "حاجات متوقعة" على معايير اجتماعية-اقتصادية موضوعية وعلمية وتؤكد على وجود "حاجات حقيقية واقعية"؟

طريقة المحاسبة المتبعة (والتي بموجبها تدفع وزارة الرفاه 75% من الميزانية مقابل إلزام السلطة المحلية بتسديد الباقي (25%) في الوضع المادي المزري الذي تعاني منه السلطات المحلية العربية) تشكل حجر عثرة بل تعجيراً يحول دون تلقي مكاتب الشؤون الميزانيات الجارية والتطويرية بسبب عجز السلطة المحلية عن الإيفاء أو حتى الالتزام بتسديد قسطها. الأمر الأخير الخاص بإجفاف معايير وزارة الرفاه هو تحديدها لسقف الزيادة السنوية بما لا يتعدى 130% عن الميزانية السابقة. بمعنى انه حتى ولو قرّرت وزارة الرفاه تصحيح سياساتها والبدء بتحويل الميزانيات للمجتمع العربي فعلياً ألا نتوقع تغييرات جذرية بسبب هذا التحديد المسبق (للاستزادة في موضوع معايير وزارة الرفاه انظر: متى، 2005).

معظم السلطات المحلية العربية لا تستثمر في أقسام الرفاه لأنها تعاني من وضع مالي سيء، ولأن موضوع الرفاه لا يحوز على اهتمامها أو لعدم إدراجه في سلم أولويات متخذي القرار وأصحاب النفوذ، والشواهد على ذلك لا تحصى، سنكّرّس لها ورقة بحثية خاصة.

لعلنا لا نخطئ ولا نبالغ إذا ادّعينا أن هناك أصحاب قرار في سلطات محلية عربية يرون في مكاتب الشؤون فريسة سهلة يوزعون من خلالها الوظائف والمساعدات المادية والعينية، وإن انطبقت على المستفيدين المعايير القانونية لذلك. بكلمات أخرى فإن مكاتب الشؤون الاجتماعية مُعرّضة في كثير من الأحيان للتسييس المحلي والذي قد يمسّ بتوجهات مكاتب الرفاه الاستراتيجية. وننهي هذا القسم بالإشارة إلى امتناع بعض السلطات المحلية من الوقوف سداً منيعاً أمام نهج خصخصة الخدمات الاجتماعية والتي تشوبها الشكوك والظنون في كثير من الأحيان. ولعلنا لا نغالي إذا أشرنا إلى أن بعض أصحاب القرار في بعض السلطات المحلية التي توّازر المستثمرين ورجال الأعمال ضد توجه مكاتب الشؤون في خصخصة بعض الخدمات الاجتماعية.

إن الجمعيات الطوعية أو المؤسسات الاقتصادية ذات الثقل في هذا المجال لا تقدم الكثير للمجتمع العربي، والسبب أن

الأجسام الفاعلة والداعمة لمجال الخدمات الاجتماعية هي يهودية ذات أجندة سياسية مبطنة لفرض الاعتماد الكلي والتبعية للجمعيات الطوعية اليهودية كبديل عن المطالبة للاستحقاقات من الوزارة. نوه أن الجمعيات الطوعية اليهودية تقدم ميزانيات مشاريع وملاكات غير ثابتة (مؤقتة لفترة ثلاث سنوات فقط) وبالمقابل يحصل الوسط اليهودي على ميزانيات وزارية ثابتة. الأمر الآخر هو التركيز على إخراج النساء ممن يتقاضين هن أو أزواجهن مخصصات ضمان دخل إلى سوق العمل كأداة "تطويع وتنشئة مصححة" بدل أن نقاوم هذه السياسة الإسرائيلية المجحفة بحق النساء العربيات المُعدّمت مادياً. حذار أن نفكر أن القضية هي تعزيز وتمكين للمرأة الفلسطينية بل تمرير لسياسات "ويسكونسين" المجحفة بحق العرب بالذات. طريقة عمل الجمعيات وفتاتها المستهدفة زاد من الشك في صدق نواياها خاصة على ضوء طلبها المعلن أن تكون شريكة في تفعيل برامجها من التخطيط وحتى التقييم أو أن تعرف تفصيلاً هوية المستفيدين من دعمها. هذه الإملاءات والاشتراطات أبعدت كثير من صانعي القرار في المجتمع العربي وصدّتهم عن مجارة هذه المبادرات المشوهة. علينا أن نوه ونحذر أننا نشهد في السنتين الأخيرتين بالذات تغييراً في الموقف باتجاهه اللهث وراء هذه الجهات الممولة بحثاً عن مكاسب انتخابية أو مصالح ومنافع مؤسساتية محلية ضيقة، خاصة في سلطات محلية ملتزمة في موافقها من قضايا المجتمع العربي. بالمقابل يعجز القائمون على قضايا الرفاه في المجتمع العربي عن التواصل مع جمعيات طوعية أو مؤسسات اقتصادية عربية أو إسلامية بسبب الخوف من الملاحقة القانونية التي قد تصيبهم بادعاء التواصل مع جهات معادية للدولة أو مشجعة للإرهاب. أما المؤسسات الطوعية الفاعلة في المجتمع العربي فلا تتعاطى بشكل كاف مع قضايا الاجتماعية الحياتية اليومية مثلما تتعاطى مع القضايا الأخرى.

نوعية الخدمات

بالرغم من عدم وجود إحصائيات حول نسبة الفئات المستفيدة فعلا من خدمات الشؤون الاجتماعية⁴ من مجموع المحتاجين، فإننا سنكّرّس هذا القسم للتعاطي الأولي مع نوعية الخدمات. بدايةً علينا الإشارة إلى أن الضائقة السكنية التي تعاني منها معظم مكاتب الشؤون في المجتمع العربي بما فيها عدم مواءمة مداخل ومكاتب الشؤون للشرائح المختلفة من مسنين ومُقعدين وغيرها، تحول دون تمكين المهنيين من أداء وظيفتهم ويحرم

4 هناك إحصائيات عامة عن كافة مكاتب الشؤون بالدولة: ثلث الأطفال والشبيبة في ضائقة أو في خطر، ثلث المقعدين حركياً والمتخلفين عقلياً، ثلثا المسنين وعُشر المدمنين على الكحول والمخدرات. يمكن التكهن أنه وبما أن نسبة المتوجهين إلى مكاتب الشؤون العربية هي أقل، كما أسلفنا، فإن نسبة المستفيدين الحقيقيين من الخدمات أقل من المعدلات العامة.

لكلا الواسطين في الدولة (كالأطفال، الأسر المفككة إلخ). هذه السلة الخدمائية تُضمن من خلال الضغط لسنّ قوانين ملزمة مثل "قانون التمريض للمسنين". تمويل هذه القوانين يكون من الخزينة العامة للدولة وهكذا يستفيد المجتمع العربي بشكل غير مباشر من هذه السلة.

2. اشتراك حكومي غير موحد في ميزانيات الرفاه

المحلية: زيادة نسبة اشتراك الجهات الحكومية المعنية في التمويل للسلطات المحلية الموجودة في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي-الاقتصادي (1-4) إلى نسبة 90% على أن تشارك السلطات الفقيرة بحصتها المتبقية والتي لا تتجاوز 10%. بهذه الطريقة تتمكن معظم السلطات العربية من خفض نسبة مشاركتها في تمويل البرامج المختلفة.

3. اعتماد معايير اجتماعية-اقتصادية صرفية: تغيير

الجهات ذات الصلة مثل وزارة الرفاه من معاييرها في تخصيص الميزانيات والمعتمدة على اعتبارات سياسية-ثقافية لتعتمد على احتياجات متوقعة. إقتراحنا هو اعتماد معايير موضوعية لحاجات واقعة مثل التدرج الاجتماعي-الاقتصادي.

4. تمويل مشاريع محليه خاصة: على السلطة المركزية

تشجيع مكاتب الشؤون الاجتماعية التي تقع في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي-الاقتصادي (1-4) على تقديم برامج خاصة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة في كل بلد وبلد، على أن يكون التخطيط بالمشاركة بين السلطتين بينما تمويل هذه المشاريع يقع على الوزارة فقط.

5. تقوية العلاقات مع المؤسسات الطوعية والربحية:

هناك توفّع بأن تبدي السلطات المعنية المرونة الكافية لتمكين ذوي الشأن في مكاتب الرفاه من الاتصال بجهات عربية وإسلامية وتجديد الأموال. كذلك نوصي عدم الانجرار خلف مؤسسات داعمة سواء كانت أجنبية أو إسرائيلية ذات أجندة لا تتماشى وثنابنتا.

6. حت ذوي الاختصاص على المشاركة في صنع القرارات

وصياغة السياسات: ناشد منتدى مدراء مكاتب الرفاه العربية العمل جاهداً للمشاركة في صنع القرارات وصياغة السياسات الاجتماعية بما يتلائم وخصوصيتنا. كما ناشد القائمين على مكاتب الشؤون الاجتماعية إقامة ورشات عمل حول معايير الوزارة بتخصيص الميزانيات. وندعوهم للضغط من أجل إقامة مركز

جمهور المتوجهين من الحصول على حقوقهم الخدمائية الأساسية. وهذا يقع ضمن مسؤولية السلطات المحلية العربية بشكل أساسي. فما زالت منظومة اللوائح التي تعمل بمقتضاها مكاتب الشؤون بالعربية تحتاج لفهمها معرفة جيدة للغة.

هذه المنظومة من التعليمات والمعروفة باسم "تعليمات دائرة الرفاه الاجتماعي" (אגודת תל"ס-תקנון הלאומי הסוציאליים) تشمل على خدمات لا تتواءم وثقافتنا وحضارتنا وديننا ولا حتى واقعا والأمثلة على ذلك كثيرة في كافة المجالات⁵.

ولا ندعي في هذا الصدد بأي شكل من الأشكال أن هذا الأمر مقصود أو مبرمج من قبل وزارة الرفاه، بل يكمن جوهر المشكلة في أن هناك إقصاءً واضحاً للمهنيين العرب من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وبلورة السياسات الاجتماعية الملزمة لمكاتب الشؤون الاجتماعية. ونتحدّى في هذه الورقة أن يُشار إلى هيئة واحدة داخل وزارة الرفاه يشارك ضمنها ذوو اختصاص عرب بشكل فاعل ويؤخذ برأيهم على محمل الجد، مع علمنا بوجود تمثيل صوري ورمزي في بعض هذه الهيئات. ولكل من يدعي أن هناك مفتشين عرب في الوزارة نجيب أنهم لا يملكون صلاحيات في تغيير البرامج والتعليمات بل إن مهمتهم الأساسية هي التأكد من التزام مكاتب الشؤون الاجتماعية بهذه التعليمات بحذافيرها. في هذا السياق حريّ بنا أن ننوه أنه وبانعدام أي قسم أكاديمي للخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي وبعدم وجود مراكز استكمال عربية في مهنة الخدمة الاجتماعية، على الرغم من وجود الكفاءات، سيبقى الأخصائي الاجتماعي أسيراً لعالم المصطلحات والنظريات ومنهجيات التدخل الغربية التي نشأ عليها في الأكاديميا الإسرائيلية، ولا تفكّ قيودنا من هذا الاستبعاد المهني حتى نعود إلى المجتمع العربي ونرى على أرض الواقع أن بعض النظريات كاللوائح المعمول بها بالوزارة لا تتناغم مع خصوصيتنا.

حينها فقط نعلم أننا نشخص الخلل إلا أننا لا نملك الأدوات المهنية لطرح بدائل ثلاث خصوصيتنا، لأننا لم نطوّر هذه القدرة المنتجة للبرامج الخاصة بنا في مرحلة التأهيل المهني الأساسي أو حتى بالاستكمالات.

توصيات أولية للخروج من المأزق

1. توسيع الأساس القانوني لخدمات الشؤون الاجتماعية:

تطوير سلة خدمات أساسية ملزمة في موضوع الرفاه الاجتماعي لبعض الفئات المستهدفة ذات الأولوية

5 (أنظر على سبيل المثال التحقيق الصحفي "مكاتب الرفاه تحولت إلى مكاتب إغاثة" في الموقع الإلكتروني لجريدة «يديעות أحرونوت»

<http://www.ynet.co.il/articles/0.7340.L-2745044.00.html>.



7. **דعوة السلطات العربية للنهوض بالخدمات الاجتماعية:** وذلك من خلال زيادة الميزانيات، عدم تسييس مكاتب الرفاه لاعتبارات ضيقة والتصدّي بحزم لمسيرة خصخصة الخدمات الاجتماعية في بلداتنا.

ثبت المراجع

- הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (ספטמבר 2007א). **הודעה לעיתונות בדבר פרסום השנתון הסטטיסטי לישראל 2007 - מס' 58.** ירושלים.
- הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (מאי 2007ב). **הודעה לעיתונות בדבר אינדיקטורים נבחרים של רווחה בקרב האוכלוסייה הערבית בהשוואה לאוכלוסייה היהודית.** ירושלים.
- המוסד לביטוח לאומי. (פברואר 2008). **ממדי העוני והפערים בהכנסות 07/2006: ממצאים עיקריים.** ירושלים: מינהל המחקר והתכנון.
- חטיב עבדאללה. (2006). **נשירה גלויה וסמויה בקרב תלמידים ערביים.** ירושלים: משרד החינוך אגף החינוך לערבים.
- חיידר עזיז. (2005). **ספר החברה הערבית בישראל: אוכלוסייה חברה כלכליה.** ירושלים: מכון ון ליה.
- מתא נדא. (2005). **פערים בתקציב משרד הרווחה (2004) בין רשויות מקומיות ערביות ויהודיות.** ירושלים: עמותת סיכוי לקידום שוויון אזרחי.
- סיכוי. (2007). **דו"ח סיכוי 2006-מדד השוויון בין האזרחים היהודים והערבים בישראל.** ירושלים: עמותת סיכוי לקידום שוויון אזרחי.
- פארס אמין. (2007). **הצרכים התקציבים של האזרחים הערביים לקראת גיבוש תקציב המדינה לשנת 2008.** חיפה: מרכז מוסאוא.
- קטן יוסי. (2007א). **סגירת פערים בין יישובים ערבים ויהודים בתחום הרווחה לאור מדד השוויון של סיכוי.** ירושלים: עמותת סיכוי לקידום שוויון אזרחי.
- קטן יוסי. (2007ב). **שירותי הרווחה האישיים.** בתוך י. קופ (עורך) **הקצאת משאבים לשירותים חברתיים. ירושלים** (עמ' 187-212). ירושלים: מרכז טאוב לחקר המדיניות החברתית.
- שירות התעסוקה הישראלי. (ינואר 2008). **הודעה לעיתונות בדבר דורי עבודה.** ירושלים.